محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،
أمير دولة قطر

الرقم المرجعي: [2019] QIC (C) 3

لدى المحكمة المدنية والتجارية
في مركز قطر للمال

16 مايو 2019

القضية رقم 7 لعام 2017

بين كلٍ من:

أسامة أسعد

المدعي

ضد

شركة نومورا إنترناشيونال العمومية المحدودة

المدعى عليها

تقييم التكاليف

أمام:
السيد كريستوفر غراوت، رئيس قلم المحكمة

الحكم

مقدمة

1. في 24 فبراير 2019، أصدرت الدائرة الابتدائية بالمحكمة المؤلفة من (حضرة القضاة روبرتسون وكيرخام وهاميلتون) حكمها في ما يتعلق بالتكاليف. وقد قضت المحكمة بما يلي:

(أ) يتعيّن على المدعي دفع حصة من تكاليف التقاضي التي تكبدتها المدعى عليها، ويجب تقييم التكاليف على النحو التالي في حال عدم الاتفاق عليها.

(ب) بموجب تعليمات المحكمة، يتولى قلم المحكمة إجراء تقييم مفصّل للتكاليف المترتبة على المدعى عليها والقابلة للاسترداد.

(ج) يجب خصم نسبة 20% من إجمالي الرسوم والنفقات وأي تكاليف أخرى تكون قابلة للاسترداد بحسب تقييم قلم المحكمة.

2. لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة التكاليف. وكانت المدعى عليها قد تواصلت مع قلم المحكمة في 19 مارس 2019 لتوضح أنها تواصلت مع المدعي بهدف الاتفاق على مبلغ التكاليف، ولكنها لم تتلقَ أي رد منه على رسائلها الإلكترونية. وقد طلبت المدعى عليها إجراء تقييم مفصّل.

3. قدّمت المدعى عليها بالفعل دفوعها بشأن التكاليف (التي نظرت فيها المحكمة قبل حكمها الصادر بتاريخ 24 فبراير 2019). ومع مراعاة مسألة واحدة يجب الرجوع إليها، لم يكن للمدعى عليها أي ملاحظات أخرى للإبداء في هذا الصدد. لم يقدّم المدعي أي رد على الدفوع التي سبق أن قدمتها المدعى عليها بشأن التكاليف. وبالرغم من ذلك، منحتُ المدعي فرصة نهائية لتقديم رده في مهلة أقصاها 27 مارس 2019. ومع ذلك، لم يقدِّم المدعي أي رد، ونتيجة لذلك مضيتُ قدمًا في متابعة إجراء التقييم المفصّل بالاستناد إلى دفوع المدعى عليها.

4. ومع ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى إنه وفق أعراف التقاضي أمام المحكمة، فقد شاركتُ في القضية منذ رفعها بصفتي قلم المحكمة. وبعد الاطلاع على دفوع المدعى عليها بشأن التكاليف ومراجعتها، فقد قرأتُ أيضًا جميع مستندات القضية وكنتُ حاضرًا طوال فترة التقاضي. وعليه، أدرك تمامًا ما هي المسائل التي أثارها الطرفان وإجراءات التقاضي التي اعتُمدت وكيف تمّ حل مسائل مختلفة.

5.

الحاجة إلى عقد جلسة استماع

6. حصلت على "سلطة تقديرية واسعة" في ما يتعلق بالإجراءات الواجب اعتمادها في سبيل تقييم التكاليف.[1] وبالعادة، يتم تقييم التكاليف هذا على الورق، بمعنى أنها لا تستلزم عقد جلسة استماع شفهية. وفي هذه القضية، لم يطلب أيّ طرف من الطرفين عقد جلسة استماع. وعلى الرغم من عدم مشاركة المدعي، وللأسف، في إجراءات تقييم التكاليف، فأنا مقتنع بأنه من المناسب إجراء ذلك التقييم بالاستناد إلى الوثائق الخطية التي تم تقديمها حتى تاريخه بدون الحاجة إلى أي دفوع شفهية.

المبادئ الواجب تطبيقها

7. في المسار الاعتيادي للوقائع، يجب أن تكون التكاليف موضوع الدعوى معقولة حتى يتسنى استرجاعها. وفي قضية *حماد الشوابكة ضد شركة ضمان هيلث انشورنس قطر ال ال سي*، الرقم المرجعي: [2017] QIC (C) 1، وضعت المبادئ التي يجب تطبيقها عند تقييم "التكاليف المعقولة". أشرت في الفقرات 10-12 إلى ما يلي:

> *كيف يمكن التعامل مع مسألة المعقولية؟ في رأيي، ولكي تكون التكاليف قابلة للاسترداد، يجب أن تكون على حدّ سواء متكبَّدة بطريقة معقولة ومعقولة من حيث القيمة. وإلا فإنه من المستبعد أن تكون قابلة للاسترداد.*
>
> *لقد حددتُ القائمة (غير الشاملة) من العوامل التي يجب بالعادة أخذها في عين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت التكاليف قد تكبّدها أحد الأطراف بشكل معقول أو لا، وإذا صحّ ذلك، ما إذا كانت معقولة أيضاً من حيث القيمة أم لا:*
>
> *(أ) التناسبية؛*
> *(ب) وسلوك الأطراف (على حد سواء قبل الدعوى وفي سيرها)؛*
> *(ج) والجهود المبذولة للنظر في النزاع وتسويته من دون اللجوء إلى التقاضي (على سبيل المثال من خلال تسوية المنازعات بطرقٍ بديلة)؛*
> *(د) وما إذا كان قد تم تقديم أي عروض تسوية معقولة ورفضها؛*
> *(هـ) ومدى نجاح مساعي الطرف لاسترداد التكاليف.*
>
> *عند النظر في عامل التناسبية، يجوز أخذ العوامل التالية في عين الاعتبار (ونؤكد مرة أخرى على أنها قائمة غير شاملة):*
>
> *(أ) المبلغ أو القيمة موضوع أي دعوى مالية أو عقارية؛*
>
> *(ب) وأهمية المسألة (المسائل) المطروحة بالنسبة إلى الأطراف؛*

---

[1] *حماد الشوابكة ضد شركة ضمان هيلث انشورنس قطر ال ال سي*، الرقم المرجعي: [2017] QIC (F) 2، في الفقرة 21. ولم تتدخل دائرة الاستئناف في هذا المبدأ الذي اتبعته المحكمة في القضية ذاتها في حكمها الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 2017.

(ج) ومدى تعقيد المسألة (المسائل)؛

(د) ومدى صعوبة أي نقطة (نقاط) معينة يتم طرحها أو مدى حداثتها؛

(هـ) والوقت المستغرق في القضية؛

(و) والآلية المعتمدة للنظر في القضية؛

(ز) والاستخدام المناسب للموارد من قبل الأطراف بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات المتاحة حسب الاقتضاء.

8. وافقت الدائرة الابتدائية لدى المحكمة على تلك المبادئ فور مراجعتها.[2] وفي القضية الحالية، لم يسع أي من الأطراف في الدفوع الخطية إلى ادعاء عدم جواز تطبيق تلك المبادئ على القضية هذه.

9. بالإضافة إلى ذلك، أنا على دراية بملاحظات الدائرة الابتدائية للمحكمة في قضية *خالد أبو صلبية ضد هيئة مركز قطر للمال*، الرقم المرجعي: **QIC (F) 1** [2016]، في الفقرة 15 حيث أشارت المحكمة في حكمها إلى عدة أمور منها:

> (أ) وحيث إنه يحق لأطراف الدعوى توكيل محامين بمن فيهم المستشارين القانونيين القائمين في الخارج، لتمثيلها في أي قضية واضحة مثل القضية الحالية، إلا أنه لا يجوز أن يتم ذلك على حساب الطرف الذي يخسر إجراءات التقاضي؛
>
> (ب)...
>
> (ج) لا ترغب المحكمة في الحؤول دون حصول الموظفين وغيرهم من الخصوم غير الممثلين قانوناً على المساعدة من جانب عدالة المحكمة.

وتنطبق تلك الملاحظات على موضوع القضية الحالية حيث يمثل المدعى عليها فريق من المحامين مقيم في الخارج بينما لا يمثل المدعي، وهو كان موظفًا في الشركة المدعى عليها، أي وكيل قانوني مدة سير الدعوى.

---

[2] *في قضية حماد الشوابكة ضد شركة ضمان هيلث انشورنس قطر ال ال سي*، الرقم المرجعي: QIC (F) 2 [2017]، في الفقرة 20. لم تتدخل دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة في قرار المحكمة لاعتماد تلك المبادئ في إطار القضية نفسها في حكمها الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 2017.

النقاط المبدئية

10. لا بد هنا من الإشارة إلى نقطتين مبدئيتين. أولاً، يكون عادة سلوك الأطراف من الاعتبارات وثيقة الصلة بموضوع الدعوى خلال مرحلة تقييم التكاليف المعقولة. ولكن، في القضية الحالية، أمرت المحكمة بخفض أي تكاليف تعتبر قابلة للاسترداد بنسبة 20%. وقد بيّنتْ أسباب ذلك في الفقرة 8 من حكمها:

> افتقر المدعي إلى الوضوح في ادعائه. وتنظر المحكمة إلى أن إخفاق المدعى عليها في شرح مقترح العقد الثنائي من البداية، إلى جانب موقفها فيما يتعلق بالخطاب المؤرخ في 15 مايو، يشكل عاملاً من العوامل البارزة التي ساهمت أيضًا في زيادة تعقيد إجراءات التقاضي ورفع التكاليف. ولهذا خلصت المحكمة إلى أن تلك العوامل لا بد من تمثيلها في حق المدعى عليها في استرداد التكاليف التي تكبدتها. وبالتالي، قضت المحكمة بحق المدعى عليها في استرداد نسبة 80% فقط من قيمة التكاليف المقدّرة في إطار إجراءات التقاضي هذه.

وبناءً عليه، أفسحت المحكمة المجال بالفعل لاستقطاع جزء من قيمة التكاليف بحسب سلوك الطرفين، ومن المهم أيضًا ألا أقرر بدوري تخفيضًا آخر استنادًا إلى السبب نفسه.

11. ثانيًا، وهو سبب ذات صلة بالموضوع، أوضحت المدعى عليها في دفوعها المقدمة بتاريخ 24 فبراير 2019 في الفقرة 3.1 أنها كانت تسعى إلى استرداد 65% من إجمالي بدل أتعاب فريق الوكلاء الخارجي الذي تكبدته نتيجة إجراءات التقاضي. وشرحت أسباب ذلك في الفقرة 4.3 كما يلي:

> تدرك المدعى عليها بأن المحكمة، طوال إجراءات التقاضي، سعت إلى ضمان حصول المدعي (بصفته طرفًا في الدعوة يمثل نفسه) على فرصته الكاملة والعادلة لتقديم حجته. وفي ضوء حقيقة أن المدعي قد مثّل نفسه بدون وكيل قانوني، تسعى المدعى عليها إلى استصدار حكم باسترداد تكاليف الدفاع بنسبة 65% فقط من إجمالي بدل أتعاب فريق الوكلاء الخارجي الذي تكبدته، أي بنسبة 65% من إجمالي التكاليف وقيمتها 462,191.94 دولارًا أمريكيًا (ما يساوي 300,424.76 دولارًا أمريكيًا بعد تطبيق الخصم) والنفقات الخارجية كاملةً التي سددتها (وتبلغ 20,969.69 دولارًا أمريكيًا).

12. وبعد أن أصدرت المحكمة حكمها، والذي شمل الإشارة إلى تخفيض التكاليف بنسبة 20%، وبالتماشي مع التقييم المفصّل، أبدت المدعى عليها الملاحظة التالية من خلال التواصل مع قلم المحكمة:

> ...نحن ندرك أن الحكم يلغي الفقرة 4.3 من الدفوع المتعلقة بالتكاليف التي أنفقتها المدعى عليها وأنه يتعيّن على قلم المحكمة المضي قُدمًا في تطبيق خصم بنسبة 20% على التقييم المفصّل لإجمالي قيمة التكاليف التي تكبدتها المدعى عليها.

ردًا على ذلك، كتبتُ إلى المدعى عليها للسؤال عما إذا كانت قد تراجعت في الحقيقة عن نسبة الخصم البالغة 35% التي قدمتها في دفوعها على ضوء نسبة التخفيض البالغة 20% التي أقرتها المحكمة. وقد ردت على أن تطبيق "تخفيضين" لن يكون عادلًا. وبحسب ادعائها، لا بد أن المحكمة كانت تنوي تطبيق تخفيض بنسبة 20% من إجمالي قيمة التكاليف القابلة للاسترداد التي تكبدتها المدعى عليها، من دون نسبة الخصم البالغة 35%. وكخيار بديل، أقرت المدعى عليها بأنها ترغب في التراجع عن نسبة التخفيض البالغة 35% المذكورة في دفوعها المقدمة أمام المحكمة.

13. لا أوافق على أن المحكمة كانت تنوي، من خلال تطبيق قرار التخفيض بنسبة 20%، تجاهل نسبة الخصم البالغة 35% التي التمستها المدعى عليها مقابل بدل أتعاب فريق الوكلاء الخارجي الذي تكبدته. وفق الدفوع التي قدمتها أمام المحكمة، ذكرت المدعى عليها بصراحة بأنها تلتمس استرداد ما نسبته 65% فقط من بدل أتعاب فريق الوكلاء الخارجي الذي تكبدته. علاوةً على ذلك، لا علاقة لنسبة التخفيض الكلي التي تبلغ 20% بموجب قرار المحكمة بحقيقة أن المدعي كان يمثِّل نفسه بدون وكيل. بل كانت تعكس سلوك المدعى عليها خلال إجراءات القضية. ومن وجهة نظري، كانت المحكمة تنوي بوضوح تطبيق تخفيض آخر على إجمالي التكاليف التي تُعَد قابلة للاسترداد في إطار التقييم المفصّل.

14. لا أرى أن الحجة البديلة التي قدمتها المدعى عليها بخصوص إمكانية التراجع عن نسبة الخصم البالغة 35%، حجة وجيهة على نحو الخصوص. ومع ذلك، من المنظور العام، قد لا ينجم عن ذلك أي فارق ملحوظ. ويرجع السبب في ذلك إلى أن المبلغ الإجمالي الذي يُعتبر قابلاً للاسترداد سيتم التوصل إليه من خلال تطبيق المبادئ المبينة أعلاه. وأيًّا كانت نقطة البداية، فستكون نقطة النهاية هي نفسها. وعليه، سأباشر العمل على أساس أن المدعى عليها تطالب باسترجاع "كامل" التكاليف التي تكبدتها بصرف النظر عن نسبة الخصم البالغة 35%، على الرغم من عدم وجاهة تلك الحجة.

الدفوع

15. تطالب المدعى عليها بحكم يقضي بدفع التكاليف التي تكبدتها وتبلغ 483,161.63 دولارًا أمريكيًا. يشمل هذا الرقم مبلغًا وقدره 462,191.94 دولارًا أمريكيًا بمثابة بدل أتعاب فريق الوكلاء الذي سددته لمكتب ألين آند أوفيري ال ال بي للمحاماة في الفترة الممتدة بين 25 سبتمبر 2017 و27 سبتمبر 2018، بالإضافة إلى مبلغ بقيمة 20,969.69 دولارًا أمريكيًا مقابل النفقات المترتبة عن مستلزمات التقاضي (وتشمل تكاليف الطباعة والمسح الضوئي وتصوير المستندات وعقد المؤتمرات عن بعد وذاكرات فلاش **USB** ورسوم البريد). وتجدر الإشارة إلى أنّ جميع جلسات الاستماع كانت تجري من خلال الاتصال المرئي عبر الفيديو، وبالتالي لم يُطلب من المدعى عليها أو وكلائها الحضور إلى الدوحة ولم يفعلوا ذلك أساسًا. ويعادل هذ المبلغ 1,758,708.33 ريال قطري. وبذلك يكون هذا المبلغ المطالب به لقاء نفقات المحاماة المتكبدة، المطلب الأعلى كلفة، وبفارق كبير عن

ثاني أغلى مطلب، الذي أتعامل معه في سياق القضايا المطروحة أمام محكمة قطر الدولية خلال السنوات السبع الماضية.

16. وتأييدًا لمطالبها، ألحقت المدعى عليها 11 فاتورة بدفوعها. تشتمل الفواتير على معلومات متنوعة منها (1) الفترة المستغرقة، (2) وصف مختصر عن العمل المُنجز، (3) أسماء الجهات المستفيدة من بدل الأتعاب ومرتبتها، (4) الساعات المستغرقة والرسوم المتفق عليها بالنسبة إلى كل جهة مستفيدة من بدل الأتعاب ذلك، (5) وصف مختصر لأي نفقات ذات صلة، لاسيما تكاليف الطباعة وتصوير المستندات.

17. يساوي المبلغ وقيمته 462,191.94 دولارًا أمريكيًا إجمالي عدد الساعات، وهو 1,049.5 ساعة، التي استغرقتها - كما مزعوم - عدة جهات مستفيدة على اختلاف مسمياتها الوظيفية في سبيل تمثيل هذه القضية طيلة عام كامل. وكان عدد كبير من هذه الساعات من نصيب الأستاذ ياسين فرانسيس (وهو 'حد كبار المحامين الذي أصبح شريكًا بعد فترة من سير الدعوى) والأستاذة راشيل سكورفيلد (وهي محامية معاونة أصبحت كبيرة المحامين بعد فترة من سير الدعوى). بلغ بدل أتعاب المحامي المذكور 616.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة (زادت في وقت لاحق إلى 768.00 دولارًا في الساعة)، فيما بلغ بدل أتعاب المحامية 499.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة (زادت في وقت لاحق إلى 616.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة). إلا أن تكاليف المحاماة لم تقتصر على الشخصين المذكورين أعلاه بل شملت جهات مستفيدة أخرى، ونذكر منها المستشارين القانونيين ومساعدي المحامين والمتدربين (مقابل رسوم متفاوتة) بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من أصحاب المهنة بمن فيهم الخبراء في اكتشاف الأدلة الإلكترونية.

18. وألقت المدعى عليها في دفوعها باللوم على سلوك المدعي الذي تسبب -حسب زعمها- في تكبد "تكاليف ونفقات كبيرة كانت غير ضرورية". واستشهدت بأمثلة تؤكد أن قضية المدعي تغيرت أكثر من مرة على مدار الوقت. وتشير أيضًا إلى أن مبلغًا كبيرًا من التكاليف المطالَب بها (نحو 170,000 دولار أمريكي) منسوب إلى الجهود المبذولة في البحث عن المستندات ردًا على قرار المحكمة. ويبدو أن ذلك استدعى منها استخدام طرف ثالث لمعالجة 861,885 مستندًا قد جمعها عدد من أمناء المحفوظات على مدار 6 سنوات. وبالتالي، تمت مراجعة 15,636 مستندًا. كما تم تحضير بيان طويل لإفادات الشهود ما استدعى إرفاق 85 مستندًا. أفادت المدعى عليها بالآتي

> ...كان من الممكن تكبّد تكاليف أقل بكثير لو قدّم المدعي التفاصيل الصحيحة المتعلقة بادعاءاته وإفادات الشهود، بحيث كان ليساعدنا في تحديد نطاق البحث تحديداً أصغر نطاقًا وأكثر استهدافًا للرد على قرار المحكمة الصادر بتاريخ 15 فبراير.

تقصد المدعى عليها بعبارة التكاليف "غير الضرورية" الأخرى تلك التكاليف المرتبطة على سبيل المثال بالحصول على إفادات الشهود التي قدمتها المدعى عليها والتي كان من الممكن تجنبها إذا أورد المدعي تفاصيل أكثر وضوحًا عن قضيته. وفي النهاية، أبدت المدعى عليها ملاحظة مفادها أنه نتيجة التحضير لجلسات الاستماع والمثول فيها، تكبدت المدعى عليها مبلغًا بقيمة 90,000 دولار أمريكي تقريبًا من إجمالي التكاليف المطالب بها، مؤكدة مجددًا أنه كان من الممكن تجنب تلك التكاليف أو تكبد تكاليف أقل قيمة لولا فشل المدعي في تزويد قضيته بتفاصيل أدق.

19. بالإضافة إلى ذلك، ذكرت المدعى عليها أنها تكبدت تكاليف أخرى نتيجة إنشاء الارتباطات التشعبية في حزمة أوراق جلسات الاستماع لضمان وصول المدعي إليها وضمان حسن سير جلسات الاستماع. وأوضحت المدعى عليها أنه من المعتاد أن يقع عبء تحضير حزمة أوراق جلسات الاستماع على عاتق المدعي لكنها أخذت هي زمام المبادرة في هذه المناسبة للأسباب المذكورة أعلاه.

الدفوع والاعتبارات والاستنتاجات

إجراءات التقاضي أمام الدائرة الابتدائية

20. أيًا كانت ملابساتها الأخرى، مثّلت القضية في جوهرها نزاع عمل صريحًا نسبيًا. ووصفت الدائرة الابتدائية قضية المدعي بأنها "واضحة" رغم "افتقارها الدقة" بحسب رأيها.[3] يشكل جزءٌ كبيرٌ من القضية ما وصفه المدعي بأنه تعويض الصرف التعسفي. رفضت المحكمة هذا الجانب من الدعوى بحجة أنها تفتقر الاختصاص القضائي في تسوية ذلك النزاع لأن الادعاءات المتعلقة بموضوع الدعوى تشير إلى ارتباطه بعمل المدعي ومنصبه في فرع المدعى عليها القائم في مركز دبي المالي العالمي، دبي. وبناءً على ذلك، تتمتع محاكم مركز دبي المالي العالمي بالاختصاص القضائي الحصري للنظر في ذلك النزاع.

21. ظلت مسألتان محددتان تعيّن على الدائرة الابتدائية تسويتهما ألا وهما: هل أبرم المدعي مع المدعى عليها اتفاقية مستقلة بشأن عمل المدعي في دولة قطر؟ وما كانت شروط تلك الاتفاقية إن وُجدت؟[4] تم البت في المسألة الأولى ضد المدعي، ومن ثم لم يَعد ضروريًا الإجابة على السؤال الثاني.

22. ولكن قيمة المطالبة لم تكن بالرقم الصغير. إذ طالب المدعي بما زعم أنه راتبه السنوي المستحق بموجب العقد المبرم مع الفرع القطري وتبلغ قيمته 181,319 دولارًا أمريكيًا. وشملت مطالبة المدعي تسديد الراتب المذكور على فترة 4 أعوام بالإضافة إلى تعويض نهاية الخدمة وتعويضات أخرى.[5] وبناءً على ذلك، أبدت المدعى عليها اهتمامًا حقيقيًا بتفنيد هذه المطالبة حيث أنكرت الادعاءات الموجهة لها.

الملاحظات العامة

---

[3] الحكم الصادر في *قضية أسامة أسعد ضد شركة نومورا إنترناشيونال العمومية المحدودة* بشأن الاختصاص القضائي (13 مايو 2018) في الفقرة 1.

[4] *في قضية أسامة أسعد ضد شركة نومورا إنترناشيونال العمومية المحدودة* - الحكم الموضوعي (10 سبتمبر 2018) في الفقرة 17.

[5] المرجع نفسه، في الفقرة 3.

23. قبل تناول موضوع الفواتير الفردية التي تشكل أساس مطالبة المدعى عليها بالتكاليف، من الضروري التطرق إلى عدد الساعات المستغرقة في القضية والجهات المستفيدة من بدل الأتعاب ورسوم كل منها. وكما أشرتُ أعلاه، لم تكن هذه القضية صعبة. بل على العكس، كانت قضية بسيطة نسبيًا متعلقة بالفصل في نزاعات العمل. بالنسبة إلى ادعاءات المدعى عليها، لا يتناسب عدد الساعات المستغرقة في القضية بتاتاً مع المسائل التي طُرحت أمام المحكمة للبت فيها. وكما مذكور مرات عدة، يحق للطرفين تعيين الوكلاء بالعدد الذين يريدونه، مهما كان بدل الأتعاب المتفق عليه، لكن لا يمكنهما الطمع في استرداد تلك التكاليف، حتى لو فاز أحدهما بالدعوى، في حال كانت التكاليف المتكبدة غير معقولة و/أو كان مبلغ التكاليف غير معقول. للأسف، في هذه القضية، غاب عن ذهن المدعى عليها تمامًا مسائل التناسب وجمعت سلسلة من التكاليف التي يتضح أنها غير قابلة للاسترداد.

<u>الفواتير</u>

الفاتورة رقم 5001018025

24. تغطي هذه الفاتورة الفترة الممتدة من 25 سبتمبر إلى 22 أكتوبر 2017 وتشمل المراسلات والمؤتمرات مع الموكل ومراجعة الوثائق ذات الصلة، ودراسة النزاع، وتقديم المشورة الأولية للموكل، وصياغة مذكرات الدفاع، والتنسيق مع قلم المحكمة. وبلغت القيمة الإجمالية للفاتورة 29,235.04 دولارًا أمريكيًا، منها نفقات بقيمة 269.84 دولارًا أمريكيًا (الطباعة والتصوير الضوئي). وبحسب الفاتورة، وصل إجمالي عدد الساعات المستغرقة إلى 55.20 ساعة وتولى معظم العمل أحد كبار المحامين (بواقع 28.4 ساعة مقابل أتعاب قدرها 616.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة) ومحامٍ معاون (بواقع 18 ساعة مقابل أتعاب قدرها 499.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة).

25. يُستنتج أن عدد الساعات المستغرقة في هذه المرحلة من التقاضي غير معقول. ولا تبدو هذه الأتعاب غير معقولة بشكل فاضح مقارنة مع الأتعاب المتكبدة في قضايا أخرى نظرت فيها المحكمة؛ وهذا معيار مناسب في حال غياب سعر متفق عليه في الأتعاب القابلة للاسترداد لصالح الأطراف الماثلة أمام المحكمة.

26. أعتقد أنه، في ضوء ملخص العمل المنجَز، كان من غير المعقول قضاء أكثر من 28 ساعة في هذه المرحلة من مراحل التقاضي. أُدرك الفئات المختلفة للجهات المستفيدة من الأتعاب في هذه المرحلة، إلا أني لستُ مستعدًا لتناول العمل الذي أنجزته كل جهة بالتفصيل الممل خلال تلك الساعات بل أفضّل اعتماد تقييم عام بشكل معقول. ومن ثمَّ، فالمبلغ المعقول القابل للاسترداد هو 15,000 دولار أمريكي ويشمل النفقات.

الفاتورة رقم 5001018224

27. تغطي هذه الفاتورة الفترة الممتدة من 23 أكتوبر إلى 22 نوفمبر 2017 وتشمل المكالمات والمراسلات مع الموكل، وإتمام مذكرات الدفاع، ومراجعة رد المدعي، وإجراء أبحاث قانونية، وصياغة إخطار طلب، وصياغة صحيفة الطعن بعدم اختصاص المحكمة الذي قدمته المدعى عليها. وبلغت القيمة الإجمالية للفاتورة 33,407.00 دولارات أمريكية، منها نفقات بقيمة 1,423.99 دولارًا أمريكيًا (الطباعة والتصوير الضوئي وخدمات البريد والأدوات المكتبية). وبحسب الفاتورة، وصل إجمالي عدد الساعات المستغرقة إلى 73.40 ساعة وتولى معظم

العمل أحد كبار المحامين (بواقع 21 ساعة مقابل أتعاب قدرها 616.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة) ومحامٍ معاون (بواقع 25.30 ساعة مقابل أتعاب قدرها 499.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة) ومساعد محامٍ (بواقع 15.80 ساعة مقابل أتعاب قدرها 175.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة).

28. يُستنتج أن عدد الساعات المستغرقة في هذه المرحلة من التقاضي غير معقول. وكما ذكرنا أعلاه، لا تبدو الأتعاب المدفوعة غير معقولة، بما في ذلك الأتعاب الخاصة بمساعد المحامي.

29. أعتقد أنه، في ضوء ملخص العمل المنجَز، كان من غير المعقول قضاء أكثر من 30 ساعة في هذه المرحلة من مراحل التقاضي. أُدرك الفئات المختلفة للجهات المستفيدة من الأتعاب في هذه المرحلة، إلا أني لستُ مستعدًّا لتناول العمل الذي أنجزته كل جهة بالتفصيل الممل خلال تلك الساعات بل أفضّل اعتماد تقييم عام بشكل معقول. ومن ثمَّ، فالمبلغ المعقول القابل للاسترداد هو 13,000 دولار أمريكي ويشمل النفقات.

الفاتورة رقم 5001018447

30. تغطي هذه الفاتورة الفترة الممتدة من 23 نوفمبر إلى 22 ديسمبر 2017 وتشمل المكالمات والمراسلات مع الموكل، وإتمام صحيفة الطعن بعدم اختصاص المحكمة الذي قدمته المدعى عليها، وصياغة إفادات الشهود، ومراجعة عدة توجيهات وطلبات قدّمها المدعي، وصياغة الرد عليها، وإعداد مستندات مختلفة، وتقديم المشورة إلى الموكل، وإجراء الأبحاث القانونية، والتنسيق مع قلم المحكمة. وبلغت القيمة الإجمالية للفاتورة 25,592.28 دولارًا أمريكيًا، منها نفقات بقيمة 262.65 دولارًا أمريكيًا (الطباعة والتصوير الضوئي وخدمات البريد). وبحسب الفاتورة، وصل إجمالي عدد الساعات المستغرقة إلى 70.30 ساعة وتولى معظم العمل أحد المتدربين (بواقع 24.40 ساعة مقابل أتعاب قدرها 242.70 دولارًا أمريكيًا في الساعة) ومحامٍ معاون (بواقع 17.00 ساعة مقابل أتعاب قدرها 499.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة) وأحد كبار المحامين (بواقع 12.40 ساعة مقابل أتعاب قدرها 616.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة) ومساعد محامٍ (بواقع 12.40 ساعة مقابل أتعاب قدرها 175.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة).

31. يُستنتج أن عدد الساعات المستغرقة في هذه المرحلة من التقاضي غير معقول. وكما ذكرنا أعلاه، لا تبدو الأتعاب المدفوعة غير معقولة، بما في ذلك الأتعاب الخاصة بالمتدرب.

32. أعتقد أنه، في ضوء ملخص العمل المنجَز، كان من غير المعقول قضاء أكثر من 30 ساعة في هذه المرحلة من مراحل التقاضي. أُدرك الفئات المختلفة للجهات المستفيدة من الأتعاب في هذه المرحلة، إلا أني لستُ مستعدًّا لتناول العمل الذي أنجزته كل جهة بالتفصيل الممل خلال تلك الساعات بل أفضّل اعتماد تقييم عام بشكل معقول. ومن ثمَّ، فالمبلغ المعقول القابل للاسترداد هو 10,500 دولار أمريكي ويشمل النفقات.

الفاتورة رقم 5001018470

33. تغطي هذه الفاتورة الفترة الممتدة من 23 ديسمبر إلى 31 ديسمبر 2017، وتشمل بشكل أساسي استعراض بيانات الإفصاح والمراسلات. وبلغت القيمة الإجمالية للفاتورة 1,215.63 دولارًا أمريكيًا، منها نفقات بقيمة

215.83 دولارًا أمريكيًا (الطباعة والأدوات المكتبية وخدمات البريد). وبحسب الفاتورة، وصل إجمالي عدد الساعات المستغرقة إلى 2.00 ساعة وتولى معظم العمل أحد كبار المحامين (بواقع 1.40 ساعة مقابل أتعاب قدرها 616.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة).

34. يُستنتج أن عدد الساعات المستغرقة في هذه المرحلة من التقاضي غير معقول. وكما ذكرنا أعلاه، لا تبدو الأتعاب المدفوعة غير معقولة.

35. وأرى أن إجمالي المبلغ المُطالب به وقدره 1,215.63 دولارًا أمريكيًا يبدو معقولاً.

الفاتورة رقم 5001018471

36. تغطي هذه الفاتورة الفترة الممتدة من 1 يناير إلى 22 يناير 2018 وتشمل في الأساس المراسلات مع الموكل، ومراجعة مختلف المستندات، والتنسيق مع قلم المحكمة، وصياغة رد المدعى عليها على مستند قدّمه المدعي. وبلغت القيمة الإجمالية للفاتورة 7,452.89 دولارًا أمريكيًا ولا تتضمن أي نفقات. وبحسب الفاتورة، وصل إجمالي عدد الساعات المستغرقة إلى 15.50 ساعة وتولى معظم العمل محام معاون (بواقع 7.30 ساعة مقابل أتعاب قدرها 499.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة) وأحد كبار المحامين (بواقع 5.20 ساعة مقابل أتعاب قدرها 616.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة).

37. يُستنتج أن عدد الساعات المستغرقة في هذه المرحلة من التقاضي غير معقول. وكما ذكرنا أعلاه، لا تبدو الأتعاب المدفوعة غير معقولة.

38. أعتقد أنه، في ضوء ملخص العمل المنجَز، كان من غير المعقول قضاء أكثر من 10 ساعات في هذه المرحلة من مراحل التقاضي. أُدرك الفئات المختلفة للجهات المستفيدة من الأتعاب في هذه المرحلة، إلا أني لستُ مستعدًا لتناول العمل الذي أنجزته كل جهة بالتفصيل الممل خلال تلك الساعات بل أفضّل اعتماد تقييم عام بشكل معقول. تبلغ القيمة المعقولة للمبلغ القابل للاسترداد 4,500 دولار أمريكي.

الفاتورة رقم 5001018904

39. تغطي هذه الفاتورة الفترة الممتدة من 23 يناير إلى 28 فبراير 2018، وتشمل بشكل أساسي المراسلات والمكالمات الجماعية مع الموكل، ومراجعة الوثائق والأحكام المختلفة، وإجراء الأبحاث القانونية، وترتيب عمليات البحث عن المستندات، وإعداد المستندات المبرزة والدفوع، وتجهيز حزَم أوراق الدعوى، والإشراف على عمل مراجعي المستندات التابعين للغير. وبلغت القيمة الإجمالية للفاتورة 41,668.36 دولارًا أمريكيًا، بما فيها نفقات بقيمة 450.66 دولارًا أمريكيًا (الطباعة والتصوير الضوئي وخدمات البريد وسيارات الأجرة). وبحسب الفاتورة، وصل إجمالي عدد الساعات المستغرقة إلى 102.10 ساعة وتولى معظم العمل محامٍ معاون (بواقع 38 ساعة مقابل أتعاب قدرها 499.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة)، ومتدرب (بواقع 29.20 ساعة مقابل أتعاب قدرها 256.06 دولارًا أمريكيًا في الساعة)، وخبير في اكتشاف الأدلة الإلكترونية (بواقع 17.30 ساعة مقابل أتعاب

قدرها 256.06 دولارًا أمريكيًا في الساعة) وأحد كبار المحامين (بواقع 15.30 ساعة مقابل أتعاب قدرها 616.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة).

40. يُستنتج أن عدد الساعات المستغرقة في هذه المرحلة من التقاضي غير معقول. وكما ذكرنا أعلاه، لا تبدو الأتعاب المدفوعة غير معقولة. بالنسبة إلى خبير اكتشاف الأدلة القانونية، بالنظر إلى طبيعة المستندات المطلوب مراجعتها وحجمها، فقد بدا تعيين الخبير المذكور معقولًا. ليست لديّ أدنى فكرة عن الرسوم القياسية التي يتقاضاها هكذا خبير، ولكن يبدو لي معقولًا مبلغ بقيمة 256.06 دولارًا أمريكيًا في الساعة.

41. أعتقد أنه، في ضوء ملخص العمل المنجَز، كان من غير المعقول قضاء أكثر من 50 ساعة في هذه المرحلة من مراحل التقاضي. أُدرك الفئات المختلفة للجهات المستفيدة من الأتعاب في هذه المرحلة، إلا أني لستُ مستعدًّا لتناول العمل الذي أنجزته كل جهة بالتفصيل الممل خلال تلك الساعات بل أفضّل اعتماد تقييم عام بشكل معقول. تبلغ القيمة المعقولة للمبلغ القابل للاسترداد 20,000.00 دولار أمريكي.

الفاتورة رقم 5001019065

42. تشمل هذه الفاتورة الفترة الممتدة من 1 مارس إلى 22 مارس 2018 وتشمل بشكل أساسي التواصل مع المراجعين التابعين للغير وفريق خبراء اكتشاف الأدلة الإلكترونية الداخلي والتنسيق معهم، ومراجعة الوثائق، وجمع المستندات المبرزة وتحضيرها بالإضافة إلى تحضير فهرس المستندات المبرزة ومراجعتها، وصياغة الدفوع وإفادات الشهود، وتجهيز حزمة أوراق الدعوى. وبلغت القيمة الإجمالية للفاتورة 130,262.55 دولارًا أمريكيًا، بما فيها نفقات بقيمة 372.13 دولارًا أمريكيًا (الطباعة والتصوير الضوئي وخدمات البريد). وبحسب الفاتورة، وصل إجمالي عدد الساعات المستغرقة إلى 349.60 ساعة وتولى معظم العمل ثلاثة محامين معاونين (بواقع 86.80 ساعة مقابل أتعاب قدرها 499.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة، و68.10 ساعة مقابل أتعاب قدرها 408.00 دولارات أمريكية في الساعة، و47.00 ساعة مقابل أتعاب قدرها 408.00 دولارات أمريكية في الساعة) ومساعد محامٍ (بواقع 59.40 ساعة مقابل أتعاب قدرها 200.00 دولار أمريكي في الساعة) ومتدرب (بواقع 30.30 ساعة مقابل أتعاب قدرها 251.75 دولارًا أمريكيًا في الساعة).

43. يُستنتج أن عدد الساعات المستغرقة في هذه المرحلة من التقاضي غير معقول. في الواقع، تبدو هذه الأرقام غير متناسبة بشكل عام. وكما ذكرنا أعلاه، لا تبدو الأتعاب المدفوعة غير معقولة.

44. أعتقد أنه، في ضوء ملخص العمل المنجَز، كان من غير المعقول قضاء أكثر من 100 ساعة في هذه المرحلة من مراحل التقاضي. أُدرك الفئات المختلفة للجهات المستفيدة من الأتعاب في هذه المرحلة، إلا أني لستُ مستعدًّا لتناول العمل الذي أنجزته كل جهة بالتفصيل الممل خلال تلك الساعات بل أفضّل اعتماد تقييم عام بشكل معقول. وتبلغ القيمة المعقولة للمبلغ القابل للاسترداد 36,000.00 دولار أمريكي.

الفاتورة رقم 5001019366

45. تغطي هذه الفاتورة الفترة الممتدة من 23 مارس إلى 24 أبريل 2018 وتشمل مسائل متعلقة بحزَم جلسات الاستماع، وتحضير المستندات المبرزة لإفادات الشهود، وإجراء المراسلات، ومراجعة الوثائق المختلفة، وصياغة الدفوع، وحضور جلسات الاستماع المتعلقة بالاختصاص القضائي. وبلغت القيمة الإجمالية للفاتورة 62,745.72 دولارًا أمريكيًا، بما فيها نفقات بقيمة 15,876.51 دولارًا أمريكيًا (الطباعة والتصوير الضوئي وتكاليف العمل الإضافي والخدمات المهنية الخارجية التي أرى أنها كانت ضرورية لتسهيل حضور جلسات الاستماع من خلال الاتصال المرئي عبر الفيديو). وبحسب الفاتورة، وصل إجمالي عدد الساعات المستغرقة إلى 121.30 ساعة وتولى معظم العمل مساعد محامٍ (بواقع 42 ساعة مقابل أتعاب قدرها 200.00 دولار أمريكي في الساعة) ومحامٍ معاون (بواقع 37.70 ساعة مقابل أتعاب قدرها 499.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة) وأحد كبار المحامين (بواقع 26.10 ساعة مقابل أتعاب قدرها 616.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة).

46. يُستنتج أن عدد الساعات المستغرقة في هذه المرحلة من التقاضي غير معقول. وكما ذكرنا أعلاه، لا تبدو الأتعاب المدفوعة غير معقولة.

47. أعتقد أنه، في ضوء ملخص العمل المنجَز، كان من غير المعقول قضاء أكثر من 50 ساعة في هذه المرحلة من مراحل التقاضي. أُدرك الفئات المختلفة للجهات المستفيدة من الأتعاب في هذه المرحلة، إلا أني لستُ مستعدًا لتناول العمل الذي أنجزته كل جهة بالتفصيل الممل خلال تلك الساعات بل أفضّل اعتماد تقييم عام بشكل معقول. لم أتلقَ أي معلومات بخصوص مبلغ النفقات الكبير وقيمته 13,476.54 دولارًا أمريكيًا والذي يشير إلى "إنتجرون آند إنفينتوس سوليوشن"، وكما ذُكر أعلاه أفترض أن المدعى عليها تكبدت تلك النفقات نتيجة حضور وكلائها الجلسات من خلال الاتصال المرئي عبر الفيديو. وأرى أنه كان معقولًا تكبد تلك النفقات للمشاركة بفعالية في جلسات الدعوى. وفي ضوء هذه الظروف، يساوي مبلغ النفقات المعقول والقابل للاسترداد 30,000 دولار أمريكي.

الفاتورة رقم 5001019366

48. تغطي هذه الفاتورة الفترة الممتدة من 25 أبريل إلى 23 مايو 2018 وتشمل التنسيق مع قلم المحكمة، ومراجعة توجيهات المحكمة وأحكامها، وتقديم المشورة للموكل. وبلغت القيمة الإجمالية للفاتورة 5,911.09 دولارًا أمريكيًا، بما فيها نفقات بقيمة 231.80 دولارًا أمريكيًا (الطباعة والتصوير الضوئي). وبحسب الفاتورة، وصل إجمالي عدد الساعات المستغرقة إلى 9 ساعات وتولى معظم العمل أحد كبار المحامين (بواقع 4.50 ساعة مقابل أتعاب قدرها 616.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة) وأحد الشركاء (بواقع 2.80 ساعة مقابل أتعاب قدرها 768.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة).

49. يُستنتج أن عدد الساعات المستغرقة في هذه المرحلة من التقاضي غير معقول. وكما ذكرنا أعلاه، لا تبدو الأتعاب المدفوعة غير معقولة. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في هذه المرحلة من إجراءات التقاضي قد تمت ترقية كبير المحامين إلى شريك والمحامية المعاونة إلى كبيرة المحامين وهما اللذان توليا إدارة هذه الإجراءات منذ البداية. يمكن فهم رغبة المدعى عليها في مواصلة الاستعانة بالشخصين ذاتهما اللذين مثّلا المدعى عليها منذ بداية الدعوى،

على الرغم من تبعات هذا القرار في زيادة التكلفة لأن الشخصين المذكورين يتقاضيان الآن بدل أتعاب أعلى. سيتم وضع هذا العامل في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان معقولًا المبلغ الإجمالي للتكاليف المطالب بها في كل فاتورة.

50. ومع ذلك، أعتقد في هذه الحال أن المبلغ الإجمالي وقدره 5,911.09 دولارًا أمريكيًا يبدو معقولاً.

الفاتورة رقم 2041034938

51. تغطي هذه الفاتورة الفترة الممتدة من 24 مايو إلى 24 يوليو 2018 وتشمل مسائل مختلفة منها التنسيق مع قلم المحكمة، ومراجعة الوثائق المختلفة، وصياغة الرد على توجيهات المحكمة وتقديمها للمحكمة، وصياغة إفادات الشهود وتقديمها للمحكمة، وإعداد المستندات المبرزة، والبحث عن المستندات، وتنقيح بعض المستندات والمراسلات مع الموكل. وبلغت القيمة الإجمالية للفاتورة 73,089.09 دولارًا أمريكيًا، بما فيها نفقات بقيمة 1,089.97 دولارًا أمريكيًا (رسوم الطباعة والتصوير الضوئي والنسخ). وبحسب الفاتورة، وصل إجمالي عدد الساعات المستغرقة إلى 119.60 ساعة وتولى معظم العمل أحد كبار المحامين (بواقع 57.60 ساعة مقابل أتعاب قدرها 616.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة) وأحد الشركاء (بواقع 32.60 ساعة مقابل أتعاب قدرها 768.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة) ومحامٍ معاون (بواقع 20.70 ساعة مقابل أتعاب قدرها 408.00 دولارات أمريكية في الساعة).

52. يُستنتج أن عدد الساعات المستغرقة في هذه المرحلة من التقاضي غير معقول. وكما ذكرنا أعلاه، لا تبدو الأتعاب المدفوعة غير معقولة، على الرغم من ذلك ينبغي التذكير من جديد بملاحظاتي السابقة حول ترقية كل من كبير المحامين والمحامية المعاونة.

53. أعتقد أنه، في ضوء ملخص العمل المنجَز، كان من غير المعقول قضاء أكثر من 50 ساعة في هذه المرحلة من مراحل التقاضي. أُدرك الفئات المختلفة للجهات المستفيدة من الأتعاب في هذه المرحلة، إلا أني لستُ مستعدًّا لتناول العمل الذي أنجزته كل جهة بالتفصيل الممل خلال تلك الساعات بل أفضّل اعتماد تقييم عام بشكل معقول. مع التنويه بشكل خاص إلى ما ذُكر مسبقًّا بشأن فئات الجهات المستفيدة من الأتعاب والمستعان بها في هذه المرحلة، يساوي المبلغ المعقول والقابل للاسترداد 25,000 دولار أمريكي.

الفاتورة رقم 2041035500

54. تغطي هذه الفاتورة الفترة الممتدة من 25 يوليو إلى 27 سبتمبر 2018 وتشمل التنسيق مع المحكمة، ومراجعة توجيهات المحكمة، والمسائل المتعلقة بحزَم أوراق الدعوى، وصياغة الدفوع الافتتاحية ونقاط استجواب الشهود، وحضور جلسات الاستماع، ومراجعة الحكم، وإعداد تكاليف الدفوع. وبلغت القيمة الإجمالية للفاتورة 72,319.33 دولارًا أمريكيًا، بما فيها نفقات بقيمة 776.31 دولارًا أمريكيًا (الطباعة والتصوير الضوئي وحضور الجلسات من إيطاليا التي أفترض أنها متعلقة بشكل أو بآخر بتيسير مشاركة الشاهد). وبحسب الفاتورة، وصل إجمالي عدد الساعات المستغرقة إلى 131.50 ساعة وتولى معظم العمل أحد كبار المحامين (بواقع 55.70 ساعة مقابل أتعاب

قدرها 616.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة) وأحد الشركاء (بواقع 36.30 ساعة مقابل أتعاب قدرها 768.00 دولارًا أمريكيًا في الساعة).

55. يُستنتج أن عدد الساعات المستغرقة في هذه المرحلة من التقاضي غير معقول. وكما ذكرنا أعلاه، لا تبدو الأتعاب المدفوعة غير معقولة، على الرغم من ذلك ينبغي التذكير من جديد بملاحظاتي السابقة حول ترقية كل من كبير المحامين والمحامية المعاونة.

56. أعتقد أنه، في ضوء ملخص العمل المنجَز، كان من غير المعقول قضاء أكثر من 50 ساعة في هذه المرحلة من مراحل التقاضي. أُدرك الفئات المختلفة للجهات المستفيدة من الأتعاب في هذه المرحلة، إلا أني لستُ مستعدًّا لتناول العمل الذي أنجزته كل جهة بالتفصيل الممل خلال تلك الساعات بل أفضّل اعتماد تقييم عام بشكل معقول. مع التنويه بشكل خاص إلى ما ذُكر مسبقًا بشأن فئات الجهات المستفيدة من الأتعاب والمستعان بها في هذه المرحلة، يساوي المبلغ المعقول والقابل للاسترداد 25,000 دولار أمريكي.

المبلغ الإجمالي والاعتبارات المترتبة

57. تفيد نتيجة هذا التحليل بأن إجمالي المبلغ الذي قدرتُ أن يكون معقولاً فيما يتعلق بالفواتير البالغ عددها 11 فاتورة هو 186,126.72 دولارًا أمريكيًا.

58. ثم من الضروري التوقف مرة أخرى والنظر في هذا الرقم في ضوء جميع الجوانب المبيّنة لتقييم ما إذا كان سيظل متناسبًا أم لا. على الرغم من أنه رقم مرتفع، إلا أنه يبدو لي معقولاً بالنظر إلى القيمة الإجمالية المطالب بها، من بين أشياء أخرى.

59. وأذكّر نفسي مرة أخرى بملاحظات الدائرة الابتدائية في *قضية خالد أبو صلبية ضد هيئة مركز قطر للمال*، لا سيما الرغبة في عدم الحؤول دون حصول الموظفين وغيرهم من الخصوم غير الممثلين على المساعدة من جانب عدالة المحكمة. وفكرتُ في ما إذا كان نوع التكاليف التي توصلنا إليها في هذه المرحلة، في حال الموافقة عليها، قد ترتب عنه المفعول ذاته الذي سعت المحكمة إلى تفاديه في القضية المذكورة آنفًا. بطبيعة الحال، أشكُ في أن عددًا كبيرًا من الموظفين والخصوم غير الممثلين سينتابهم قلق بالغ عندما يفكرون في أنهم قد يتحملون تكاليف بمثل هذا المبلغ إذا أقدموا على رفع دعوى وخسروها. ولكن في القضية الحالية، كان المدعي يطالب باستعادة مبالغ أكبر بكثير من التكاليف التي وجدتُ أن المدعى عليها تكبدتها بشكل معقول. بالإضافة إلى ذلك، لاحظتُ بالفعل أن المدعى عليها كانت حريصة للغاية على تفنيد المطالبة. فكان عدد من التكاليف التي تكبدتها المدعى عليها مترتبًا عن إجراءات التقاضي التي اعتمدها المدعي. وعلى الرغم من ذلك، أرى أنه من الملائم تطبيق تخفيض بسيط آخر إذ إن الدعوى عبارة عن نزاع عمل رفعها موظف مغبون لم يمثله أي وكيل طوال إجراءات التقاضي. وعليه، أقرر خفض المبلغ إلى 120,000 دولار أمريكي.

60. وأخيرًا، بموجب قرار المحكمة في هذه القضية الحالية، أطبق تخفيضًا إضافيًا بنسبة 20% وبذلك يصبح مبلغ المطالبة الإجمالي 96,000 دولار أمريكي.

الاستنتاج النهائي

61. استنادًا إلى الأسباب المذكورة أعلاه، تُعَد مقبولة دفوع المدعى عليها بشأن التكاليف المتكبدة المعقولة ولكن في حدود مبلغ وقدره 96,000 دولار أمريكي فقط.

62. وعليه، يتعيّن على المدعي أن يسدّد للمدعى عليها مبلغًا وقدره 96,000 دولار أمريكي.

بهذا أمرت المحكمة،

السيد كريستوفر غراوت

رئيس قلم المحكمة

التمثيل:

عن المدعية: لم يقدّم المدعي أي دفوع.

عن المدعى عليها: مثّل المدعى عليها مكتب ألين آند أوفيري ال ال بي للمحاماة.

DIGITALLY SIGNED AND VERIFIED
موقّع رقمياً ومعتمد